الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية"

إعداد الباحث:

مروان محمد حسين فواعير

المدير المالي

بلدية عين الباشا

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

تعد السياسة النقدية أحد أنواع السياسة الاقتصادية والتي تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم إذ تعمل هذه السياسة على التحكم في هذا الأخير من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي وذلك بالاستناد على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة بهدف مكافحة الظاهر الاقتصادية التي تهدد الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد الوطني بشكل خاص من خلال التطورات الاقتصادية التي شهدها تاريخ الفكر الاقتصادي من جانب النقد قامت بإعطاء العديد من وجهات النظر حول السياسة النقدية وظاهرة التضخم وذلك من خلال تحليل الأخيرتين وتفسيرها من عدة جوانب وكل ذلك في سبيل ايجاد تفسير سليم يساعد على التعامل مع ظاهرة التضخم بواسطة السياسة النقدية.

المقدمة:

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية في البلدان التي تصيب اقتصاديات البلدان ال النامية على سواء، غير ان الاسباب المنشئة للتخضم في البلدات النامية تختلف عنها افي البلدان المتقدمة مما يترتب عليه تباين الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم بأختلاف وسائل علاج التضخم بختلاف العوامل واللاسباب التي تقف وراء حدوثه ويعد تخلف الانظمة الاقتصادية وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية و تفاهم الاختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الاسعار المحلية ونظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التاثير على إقتصاديات البلدان كان لا بد من التعرض بالبحث إلى مفهوم التضخم وأنواعه المختلفة و وسائل قياس التضخم في الإقتصاد والآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية.

نظرة عامـــة حول التضخم

ويعرف التضخم أيضا بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين. على المستوى الجزئي، يؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية. على المستوى الكلي، وتؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلبا مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

لهذه الأسباب، تعتبر ظاهرة التضخم من بين أهم الموضوعات الاقتصادية التي تشغل صناع السياسات الذين ينصب تركيزهم على تحقيق استقرار المستوى العام لأسعار و الحد من ظاهرة التضخم و آثارها السلبية على مختلف القطاعات الإقتصادية.

يوضح مؤشر أسعار المستهلك مقدار ما يدفعه المستهلكون مقابل الأشياء التي يشترونها، مما يجعله أول لمحة واضحة عن الدولة لما فعله التضخم في الشهر السابق. وتُستخدم البيانات أيضا للتوصل إلى مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي.

ويتتبع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي – يصدر تقرير شهري عنه– التكلفة الفعلية للأشياء. على سبيل المثال، تحسب تكلفة إجراءات الرعاية الصحية حتى عندما تساعد الحكومة والتأمين في دفعها.

ويميل هذا المؤشر إلى أن يكون أقل تقلبا، وهو المؤشر الذي ينظر إليه الاحتياطي الفدرالي الأميركي عندما يحاول تحقيق تضخم بنسبة 2% في المتوسط بمرور الوقت.

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، فتعريف التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى.

يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها وأثناء الحرب العالمية الثانية، كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة، ويستخدم مفهوم التضخم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار والزيادة في مستويات الدخول والأجور، كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف، إلا أن محور هذه الدراسة يركز على الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية.

ويحدث التضخم كنتيجة لعدد من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية، والتي تختلف في البلدان الصناعية المتقدمة عن أسباب التضخم في البلدان النامية، ويؤدي اختلاف العوامل والأسباب المنشئة للتضخم إلى اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة عن الآثار التي تتعرض لها البلدان النامية والمتخلفة والذي سيتم تناوله بالتفصيل في هذا البحث.

أولا : مفهوم التضخم

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام لأسعار في دولة ما.

كما عرف بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

في حين اعتمدت البعض من تلك الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تودي إلى زيادةٍ في المستوى العام للأسعار كما عرف التضخم أيضا بأنه " زيادة محسوسة في كمية النقود كما عرف أيضا بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب.

عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة كما عرف التضخم بأنه " زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. كما عرف البعض التضخم من خلال الربط بين مظهر التضخم وبعض أسبابه حيث عرف التضخم بأنه" زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار.

وبالرغم من تعدد التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التاليه:

1. أن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه " متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.
2. إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا.

وعليه فإن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين:

- الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار؛ لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي إلى خلق فائض طلب ناتج عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض. وفي كلا الحالتين يجب أن تكون الزيادة في كمية النقود أو كمية السلع والخدمات في الاقتصاد كبيرة نسبياً تؤثر في مستويات الأسعار، حيث أن الزيادة المحدودة في أي منها على الآخر قد لا يكون لها تأثير كبير على المستوى العام للأسعار. وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود في المجتمع بالنسبة لكمية الإنتاج حيث يعبر عن الزيادة في كمية النقود مع ثبات الزيادة في كميات الإنتاج.
- أن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج، والذي يؤدي إلى تزاحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات، حيث يؤدي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السلع إلى رفع المستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئاً وسريعاً؛ لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلةٍ من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد .

وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية:

بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.

حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.

حدوث زيادة في كمية النقود بنسبةٍ أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أنواع التضخم

هنالك عدة نظريات تفسّر ارتفاع الأسعار المؤدّي للتضخم، ومن هذه النظريات، نظرية الطلب والسحب فوفقًا لهذه النظرية، فإنَّ السبب الرئيس لحدوث التضخم هو الزيادة العامة في الطلب على السلع والخدمات، فعند تجاوز الطلب للعرض سترتفع الأسعار ويحدث التضخم، وأمّا النظرية الثانية فهي نظرية دفع التكلفة، وتفسر هذه النظرية سبب حدوث التضخم الذي يعود إلى اضطرار الشركات لرفع أسعار السلع والخدمات، بسبب زيادة تكاليف إنتاج هذه السلع والخدمات، وأخيراً نظرية التضخم النقديّ التي تفسر حدوث التضخم بسبب الزيادة المفرطة في المعروض النقديّ، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائيّة للعملة، وهنالك العديد من التصنيفات المعتمدة في تصنيف التضخم أشهرها تصنيف التضخم حسب سرعة ارتفاع الأسعار، وفيما يأتي تفصيل لهذا التصنيف

وفي ضوء ذلك نستعرض كامل الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:

التضخم الزاحف:

ويطلق على التضخم الزاحف اسم التضخم المعتدل ويحدث هذا التضخم عند ارتفاع الأسعار بنسبة 3% سنويًا أو أقل من ذلك، ووفقًا لمجلس الاحتياطي الفيدراليّ، فإنَّه عند ارتفاع أسعار السلع والخدمات بنسبة 2٪ أو أقل من ذلك فإنَّ هذا الارتفاع مفيد للنمو الاقتصاديّ، كما أنَّ هذا النوع من التضخم المعتدل يجعل الأفراد متوقعين لحدوث استمراريّة في ارتفاع الأسعار، وهذا التوقع يعزز الطلب، فيقوم الأفراد بشراء السلع والخدمات في الوقت الراهن للتغلّب على الأسعار المستقبليّة المرتفعة لها، وهذا الشراء سيقود التضخم بهذه النسب إلى التوسع الاقتصاديّ، وتقوم أغلب الحكومات بتحديد نسبة 2% للتضخم كنسبة تضخم مستهدفة .

التضخم المتنقل:

ويطلق عليه اسم التضخم القويّ أو التضخم المدمر الذي تتراوح نسبته بين 3–10% في السنة، وهو مضرّ بالاقتصاد لأنَّه يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصاديّ بسرعة كبيرة وبنسبة عالية، حيث يبدأ الأفراد فيه بعمليات شراء تفوق الحاجة وذلك لتجنب ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات في الوقت اللاحق والذي سيؤدّي إلى زيادة الطلب بشكل كبير جداً بحيث لا يستطيع المنتجون مواكبة هذا الطلب أي فإنَّ الطلب سيتجاوز العرض، ومن ثمَّ ستصبح العديد من الخدمات والسلع بعيدة عن متناول الأفراد.

التضخم الراكض

عند ارتفاع التضخم إلى نسبة ال 10% أو ما يزيد عنها، ستصبح هنالك فوضى عارمة في الاقتصاد، وستقل القدرة الشرائيّة للعملة بشكلٍ لا يمكّن الموظفين من مواكبة الارتفاع في الأسعار والتكاليف، والذي سيؤدّي إلى تجنب الاستثمار في هذه البلد وحرمانها من رأس مال الاستثمار، كما ستوصف ملامح الاقتصاد بعدم الاستقرار.

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

التضخم المفرط

وهو أخطر أنواع التضخم ففيه تبدأ الأسعار بالارتفاع بنسب تتجاوز أكثر من 50٪ شهريًا، وهو حالة نادرة من التضخم وقد كان يحدث سابقاً في أوقات الحروب والثورات، ويعود السبب في ذلك إلى طباعة الحكومة النقود بكميات كبيرة جداً لتغطية وتمويل تكاليف هذه الحروب، ومن أشهر الأمثلة على هذا التضخم الجامح هو التضخم الذي حصل في فنزويلا في العقد الأول من القرن الحالي.

أنواع أخرى للتضخم

وهنالك أنواع أخرى للتضخم موضحة على النحو التالي:

تضخم الطلب والجذب: ويحدث هذا التضخم عند تجاوز الطلب على السلع أو الخدمات للقدرة الإنتاجيّة للمؤسسات، فتؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار.

تضخم دفع التكلفة: عندما تزداد تكلفة الإنتاج بسبب الزيادة في أسعار المدخلات كالمواد الخام والعمالة والكهرباء والمياه والوقود وما إلى ذلك، فيتم تحميل هذه الزيادة للمستهلك عن طريق رفع سعر المنتج

التضخم الداخلي: ويحدث هذا بسبب التوقعات في ارتفاع الأسعار في المستقبل، فيزداد الطلب في الوقت الحالي وتزداد الأسعار نتيجةً للزيادة في الطلب؛ مما يؤدي إلى حدوث التضخم الداخليّ.

التضخم المصحوب بالركود: ويحدث مثل هذا النوع من التضخم المصحوب بالركود التضخميّ عندما يكون النمو الاقتصاديّ راكدًا، ولكن لا يزال هناك تضخم في الأسعار، وبشكل أوضح؛ يحدث هذا التضخم عند عدم الزيادة في الطلب مع ارتفاع مستمرّ في الأسعار للسلع والخدمات بنفس الوقت.

التضخم الأساسي: يقيس معدل التضخم الأساسيّ الارتفاع في أسعار جميع أنواع السلع والخدمات باستثناء الغذاء والطاقة، وذلك لأنَّ لها مميّزات تميّزها عن السلع الأخرى؛ بسبب الضرورة والحاجة الملحة لها والزيادة الطبيعيّة الموسميّة لها كأوقات الصيف أو الشتاء.

تضخم الأجور:فعندما ترتفع أجور العمال بشكل منافس وأسرع من التكلفة المعيشيّة يحدث هذا النوع من التضخم في الأجور، وهنالك ثلاث حالات لحدوثه أولها، عند وجود نقص في العمالة على وظائف معّينة ويحدث النقص في العمالة عندما تكون البطالة أقل من 4%، وثانيها عند قيام النقابات العماليّ والجهات الحكوميّة والرسميّة بتحديد الحدّ الأدنى من أجور العمال بشكل أعلى من أيّ وقت سابق مثل التفاوض الذي قامت به النقابات العماليّة على رواتب أعلى لعمال السيارات في التسعينيات، وثالثها عند قيام العمال بالتحكّم بشكل فعال في رواتبهم ومثالها عندما يتحكم المدراء التنفيذيون بشكل فعّال في رواتبهم من خلال الجلوس في العديد من مجالس إدارة الشركات، وجميع هذه الحالات تؤدي إلى تضخم الأجور.

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تضخم الأصول: تحدث فقاعة الأصول أو تضخم الأصول عند الزيادة المستمرّة في أسعار فئة واحدة من الأصول، وغالباً ما يتم تجاهل الزيادة في الفئة الواحدة وحمل هذه الزيادة على أنَّها زيادة طبيعيّة لن تضر بالاقتصاد ككل ولا يتم اعتبارها كحالة تضخم لأنَّ الزيادة لم تكن في جميع أنواع السلع والخدمات، ولكنَّ أزمة الرهن العقاريّ كانت عالية المخاطر وكذلك الأزمة الماليّة العالميّة اللاحقة التي أظهرت كيف يمكن أن يكون تضخم الأصول غير الخاضع للرقابة ضارًا، وهنالك أربعة أنواع من التضخم في الأصول.

- **تضخم الأصول – الغاز Asset Inflation – Gas**
- **تضخم الأصول – النفط Asset Inflation – Oil**
- **تضخم الأصول – الغذاء Asset Inflation – Food**
- **تضخم الأصول – الذهب Asset Inflation -- Gold**

دور السياسا النقدية والمالية

تشمل السياسة النقدية حيزا هاما وجزءا معتبرا من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية وذلك بفضل تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية كونها تحقق غايات مختلفة للسلطة النقدية من خلال مجمل أدواتها وحسب أهدافها و درجة تأثيرها في الدولة إذ تعمل هذه السياسة على التحكم في عرض النقود أخذة بعين الاعتبار مسار النشاط الاقتصادي ودرجة ملائمة هذا الأخير مع أدوات السياسة النقدية المختلفة لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث تتضمن الآتي :

- **نظرة عامة حول السياسة النقدية**
- **التحليل الفكري للسياسة النقدية**
- **اساسيات السياسة النقدية**

نظرة على السياسة النقددية

تشكل السياسة النقدية منظومة للاستقرار الاقتصادي ودعما للاقتصاد الكلي في تحقيق مستوى متوازن في الجانب النقدي للبلاد وبالتالي المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها : الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة – صرف العملة الوطنية – وذلك طبعا في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة

كما عرفت السياسة النقدية بأنها : مجموعة من القواعد والأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة .

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وتعرف أيضا : تلك السياسة التي لها علاقة بين النقود والجهاز المصرفي، والتي لها تأثير في عرض النقود من اجل التحكم في القدرة الشرائية للمجتمع.

وأيضا: الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة، وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظيف الكامل دون تضخم .

ومنه يمكن استنتاج تعريف شامل للسياسة النقدية يتضح في أنها مسار عملي تقوم به السلطات النقدية بهدف التأثير في الجانب النقدي للبلاد وذلك بغية مساعدة السياسة الاقتصادية في ضمان وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة للاقتصاد ككل من خلال التحكم في كمية النقود المعروضة وبالتالي تحقيق مستوى نقدي متوازن للدولة.

تطور السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وان الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في فرنسا واسبانيا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبعث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزا لا يتجزأ من السياسة الإقتصادية للدولة.

أدوات السياسة النقدية

تقوم السياسة النقدية بالتحكم في المعروض النقدي عن طريق مجمل أدواتها المختلفة التي تخدم أهداف الدولة.

تتمثل أنواع السياسة النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية في نوعين أساسين وهما:

"سياسة نقدية توسعية"، أو "**سياسة نقدية انكماشية.**"

ففي حالة الركود الاقتصادي (انخفاض مستويات النشاط الإقتصادي) يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الاجراءات على صعيد السياسة النقدية التي يستهدف من خلالها زيادة مستويات المعروض النقدي، وخفض أسعار الفائدة لتشجيع القطاع المصرفي على المزيد من التوسع في منح الائتمان لتمويل الإستثمارات والمشروعات، بالتالي زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي وخلق المزيد من فرص العمل. ومن ثم ي مكن وصف السياسة النقدية بأنها "سياسة نقدية توسعية".

وجدير بالذكر أن تراجع معدلات التضخم أو تحركها في أطر مقبولة يساعد البنك المركزي على تبني سياسة نقدية توسعية بما يمكنه من زيادة مستويات المعروض النقدي لحفز النشاط الاقتصادي دون إحداث ضغوط تضخمية فالسياسة النقدية التوسعية المفاجئة والمتخذة من قِبل السلطات النقدية، والتي تهدف إلى زيادة مستوى الناتج المحلي الاجمالي، وتخفيض معدل البطالة، تؤدي إلى تحقق الهدف إذا لم يتوقع الافراد حدوث زيادة مفاجئة في عرض النقود دون زيادة موازية في مستويات الناتج.

أما في حالة توقعهم حدوث تلك الزيادة التوسعية المفاجئة، فإن السياسة النقدية ستكون عديمة الجدوى، أي لا تحقق الهدف المرجو منها المتمثل في زيادة الانتاج وتخفيض معدل البطالة، وإنما سينتج عنها ارتفاع في الأسعار، بذلك يتوقف نجاح السياسة النقدية على دقة توقعات الافراد حول فعالية السياسة المتبعة.

في المقابل، وفي حالات الزواج الاقتصاد (ارتفاع مستويات النشاط الإقتصادي) وظهور ضغوط تضخمية، يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الاجراءات على صعيد السياسة النقدية التي يستهدف من خلالها تقليل مستويات المعروض النقدي، ورفع أسعار الفائدة يحث القطاع المصرفي على تقليل مستويات منح الائتمان لإمتصاص الضغوط التضخمية.

ومن ثم ي مكن وصف السياسة النقدية في هذه الحالة بكونها "سياسة نقدية انكماشية.

أدوات السياسة النقدية

تمارس السياسة النقدية دورها الإقتصادي من خلال أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على جانب الطلب الكلي في الاقتصاد (حجم الانفاق على السلع والخدمات) لاسيما الإنفاق الإستثماري من خلال تأثيرها على حجم القروض المصرفية، ومن ثم التأثير على سهولة أو صعوبة الحصول على الائتمان الالزم لتنفيذ المشروعات.

يمتلك البنك المركزي مجموعة من أدوات السياسة النقدية التي يتم استخدامها لتحقيق أهداف السياسة النقدية بما يشمل :

نسبة الاحتياطي الالزامي: تعتبر نسبة الاحتياطي الالزامي من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على مستويات الائتمان الممنوح بما يؤثر في عرض النقود حيث يفرض البنك المركزي على البنوك وفق هذه الاداة إيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في حساباتها لدى البنك المركزي.

بالتالي يمكن للبنك المركزي إذا ما أراد تبني سياسة نقدية توسعية أن يقوم بخفض نسبة الاحتياطي الالزامي، وبالتالي يتيح قدر أكبر من السيولة للبنوك للتوسع في منح الإئتمان، كما يمكنه في حالة رفع النسبة، تبني سياسة نقدية انكماشية لتقييد المعروض النقدي وتقليل معدل التضخم. يشار إلى أن البنك المركزي لا يلجأ كثيرا إلى تغيير هذه النسبة وإنما يغيرها من حين الاخر وفق مقتضيات إدارة السياسة النقدية، حيث إن تغييرها يؤدي إلى تغييرات واسعة النطاق في الجهاز المصرفي قد يقوم البنك المركزي بدعم بعض القطاعات الاقتصادية المحددة مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال، من خلال تقديم حوافز للبنوك التجارية، يتم وفقا لها السماح للبنوك بعدم تلبية الحد المقرر من الاحتياطي النقدي بهامش معين، لكن بشرط استخدام هذا الهامش لمنح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة تفضيلية.

سعر الخصم: سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تجارية.

(كالكومبيالات مثلا). التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على الاموال في حالة حاجتها للسيولة، وعدم تمكنها من الحصول عليها من أية مصادر أخرى. عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم، فإن ذلك يعني ضمنيا رفع كلفة حصول البنوك على الاموال.

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

بالتالي تقوم البنوك بدورها برفع أسعار فائدة الاقراض الممنوحة لعملائها بما يعني سياسة نقدية انكماشية، في حين يقوم البنك المركزي في حالة تبني سياسة نقدية توسعية بخفض سعر الخصم، بالتالي تشجيع البنوك على خفض أسعار فائدة الاقراض لعملائها.

عمليات السوق المفتوحة: تعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري الاوراق المالية الحكومية المحتفظ بها لدى البنوك ضمن محافظها الاستثمارية.

يؤدي استخدام هذه الاداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. فشراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول لدى البنوك وانتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول لدى البنوك و بالتالي تبني سياسة نقدية انكماشية.

آليات انتقال أثر السياسة النقدية

ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي (الناتج من السلع والخدمات) من خلال أدوات السياسة النقدية عبر عدد من القنوات التي يتمثل أهمها في:

قناة سعر الفائدة.

قناة مستويات الائتمان المصرفي.

قناة أسعار الاصول.

قناة التوقعات.

كلما كانت أسعار الفائدة المصرفية حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة التي يطبقها البنك المركزي من خلال أدواته النقدية، كانت السياسة النقدية أكثر فعالية. كما تزيد فعالية السياسة النقدية، كلما كان هناك قطاع مصرفي كفء.

يستطيع استخدام الودائع المصرفية والتوسع في منح الإئتمان. بالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في الدول التي تزيد بها الاهمية النسبية لكتلة أشباه النقود من مجمل المعروض النقدي مقارنة بالدول التي يغلب عليها استخدام النقود بصورتها السائلة.

على مستوى الدول العربية، يلاحظ استمرار الاهمية النسبية المرتفعة لكتلة أشباه النقود في بعض الدول العربية التي تتسم بتطور القطاع المالي وتطور وسائل الدفع بشكل ملحوظ مثل الاردن، والبحرين، و عمان، والكويت، وقطر، ولبنان، ومصر، حيث تساهم أشباه النقود في هذه الدول بنسب تتراوح ما بين 67 في المائة و80 في المائة من مكونات السيولة المحلية.

ترتيب دول العالم من حيث معدلات التضخم

لعله من المفيد بعد استعراض كافة ما سبق، الوقوف على وضع دول العام من حيث معدلات التضخم بحسب أحدث البيانات المتاحة لعام 2021 ،حيث سجلت فنزويلا أعلى معدل بلغ للتضخم 4586 في المائة بما يعزى إلى العديد من الأسباب من بينها التمويل النقدي لعجز الموازنة، تليها زيمبابوي بمعدل للتضخم سجل نحو 676 في المائة نتيجة ارتفاع المديونية، وانخفاض مستويات الإنتاج، فيما

سجلت السودان ثالث أعلى معدل للتضخم بلغ 379 في المائة نتيجة ارتفاع نتيجة ارتفاع اسعار الغذاء , و تراجع قيمـــــة العملـــة المحليـــة.

كيف تحمي نفسك من التضخم؟

يمكن تجنب خسـارة رأس المال بسبب ظاهرة التضخم من خلال التركيز على الاسـتثمارات ذات العوائد الأعلى من معدل التضخم وتوفير مصـدر للربحيـة دون المساس برأس المال الأصلي.

فقد يلجأ البعض إلى شراء السلع التي تعتبر مخزن جيد للقيمة مثل الذهب لمواجهة آثار التضخم. وقد يتجهون نحو الاستثمار في الأصول العقارية التي قد تحمي الأفراد من تراجع مدخراتهم في المستقبل في حالة ارتفاع معدل التضخم.

ويمكن أن يتم توجيه جزء من المدخرات للاستثمار في الأسواق المالية (الأسهم والسندات) مع ضرورة إلمام المستثمر بقدر المخاطر المرتبط بكل نوع من أنواع الاستثمارات.

يشار كذلك إلى أن العديد من الاستثمارات المرتبطة بتحقيق عوائد ليست فقط مهمة لحماية رأس المال ومواجهة آثار التضخم فحسب، بعجلة التنمية نحو اقتصاد أقوى ويأتي على ولكنها تدفع أيضا رأسها الاستثمارات في الأسواق المالية التي تدعم الطاقات الإنتاجية للشركات وتساعد على زيادة مستوى الإنتاج من السلع والخدمات وتخفيف الضغوط على المستوى العام للأسعار.

المصادر والمراجع:

د. منير سليمان الحكيم, & د. عبدالباسط القرعان*. (2014). دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم دراسة فقهية اقتصادية.

يوسف, م. م. ع., محمد محمود عطوة, محمود, رشدي فتحي, عبدالوهاب, & احمد فتحي. (2018). أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في مصر. المجلة العلمية التجارة والتمويل, 38(2), 233-264.

زعباط, مهدي, غضابنة, & ليليا. (2019). بدائل القياس المحاسبي لأثار التضخم على القوائم المالية.

الشرقاوى, & احمد عبد العزيز. (1983). قياس التضخم في مصر مع التركيز على الجوانب النقدية والمالية.

محمد الزعبي، (٢٠٢٢)، أنواع التضخم، مقالة منشورة على مدونة رواد، متاحة عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://rouwwad.com، تمت الزيارة بتاريخ: ٢٣-١١-٢٠٢٢، الساعة: ١٠:٠٠ مساءاً.

جبار, بشرى, رجال, & السعدي. (2013). السياسة النقدية ودورها في تحقيق الإسقرار النقدي والإقتصادي.

Abstract:

Monetary policy is one of the types of economic policy that affects various macroeconomic variables such as inflation. Particularly national Through the economic developments witnessed in the history of economic thought on the part of criticism, it gave many points of view on monetary policy and the phenomenon of inflation, through analyzing the latter two and interpreting them from several aspects, all in order to find a sound explanation that helps to deal with the phenomenon of inflation through monetary policy.